في المسلك الاول من بيان كون السكون وجوديا اذ قد اختلف فيه فذهب الحكماء الى انه عدم الحركة عما من شانه الحركة فيجوز
زواله لان اعدام الحوادث يزول بوجودها فاحتاج كونها ازلية فان الكون الذي في هذا المسلك لا انكر في انه وجودي بلا خلاف
ومن بيان ان الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون فان لقائل ان يقول هو في الازل لا متحرك ولا ساكن لان كلا منهما يقتضي المسبوقية
بالغير فلا يصح اتصافه بشيء منهما في الازل ومن سقوط قولهم السابقية والمسبوقية في الحركة بالعرض اذ لا اجزاء لها الا بالوهم اى
الخارج سوى الحركة كون واحد مستمر بين المبدا والمنتهى لما مر من ان الحركة يطلق على الامر الممتد ولا وجود له في الخارج بل يمتنع وجوده
فيه وعلى الامر المستمر الموجود الذي لا انقسام له في ماخذ الحركة وهو الذي يدعى انه قديم لا المعنى الاول فتامل المسلك الثالث للامام
الرازي ذكره في المحصل ونسبه الامدي الى بعض المتاخرين من الاشاعرة وهو ايضا ماخوذ من المسلك الاول والمقدمات التي
كانت فيه ما قيه ههنا حالها دليل منها كما لا يخفى وتقريره انه لو وجد جسم قديم لكان في الازل اما متحركا او ساكنا والتالي باطل بقسميه
وانت بمعرفة بيانه بعد ما قررناه في المسلكين السابقين خبير فلا نشتغل به حذرا للمؤنة المسلك الرابع له ايضا كل جسم ممكن لانه
مركب اما من الجواهر الفردة او من الهيولى والصورة وكثرة اى مشاركة في ماهيته امور متعددة وسياتي في الالهيات ان
الواجب الوجود واحد لا شريك له في حقيقته وغير مركب فلا يكون الجسم واجبا بل ممكنا وكل ممكن موجد فله موجد ولا يتصور
الايجاد الا عن عدم وهو مبني على ما ذكرناه في مباحث القدم من انه لا يجوز الامام الرازي استناد القديم الى السبب الموجب
كما لم يجوزوا استناده الى المختار وقد نبهناك على ما فيه وقد كرر المسلك الخامس الاجسام فعل الفاعل المختار لما سياتي في الصفات
اى صفاته فيكون الاجسام حادثة لما مر من ان القديم لا يستند الى المختار وهذان الوجهان اى الرابع والخامس يثبتان
حدوث العالم كله من الاجسام والمجردات وصفاتهما بخلاف الاولين فانهما لا يثبتان الا حدوث الاجسام وصفاتها
والحاجة في تعميمها الى نفي المجردات ولم يتعرض للمسلك الثالث لان جعله عين الاول لبقاء المقدمات واما السادس فهو لحكم
الاولين بلا اشتباه المسلك السادس الجسم يقوم به الحادث وهو ضروري لما شاهدنا من حدوث الحركات القائمة به
وحدوث الاعراض الحالة فيه كالاضواء والالوان والاشكال وغيرها ولا شيء من القديم كذلك لما سيجيء ما هي عليه في الالهيات
من ان القديم لا يكون محلا للحوادث احتج الخصم على القدم بشبه اربع الاولى وهي مستخرجة عن العلة المادية ان يقال المادة قديمة
والا احتاجت الى مادة اخرى لما عرفت من ان كل حادث مسبوق بالمادة وتسلسل اى لزم التسلسل في المواد وانها
اى المادة لا تخلو عن الصورة الجسمية والنوعية ايضا لما تقدم فيلزم قدم الجسم لكون اجزائه باسرها قديمة والجواب منع
تركب الجسم من المادة والصورة وان سلم ذلك لا نم كون المادة قديمة فانه اى كونها قديمة يثبت بوجود اختلاف الاستعداد
المقرب الى وجود الحوادث كما سلف وانه فرع الايجاب بالذات وسنبطله باثبات قدرة الصانع في الموقف الخامس ولا نم
ايضا انها لا تخلو عن الصورة وقد مر ضعف دليله الشبهة الثانية وقد نسبها الامام الرازي الى العلة الصورية ان يقال
الزمان قديم والا كان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع فيها السابق المسبوق وهو السبق الزماني فيكون الزمان موجودا
حين ما فرض معدوما هف واذا كان الزمان قديما كانت الحركة التي هو مقدارها قديمة فكذا الجسم الذي هو محل الحركة والجواب منع
ان التقدم بالزمان اى لا نسلم تحقق التقدم الزماني فانه فرع وجود الزمان وهو غير مسلم وان سلم تحققه في الجملة فليس تقدم عدم
الزمان على وجوده بالزمان حتى يلزم اجتماع النقيضين بل هو كتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض اعني التقدم بالذات لا بامر
زايد عليها فلا محذور الشبهة الثالثة وهي العمدة عندهم في اثبات مطلبهم وماخوذة من العلة المؤثرة ان يقال فاعلية الفاعل للعالم

اى تاثيره فيه وايجاده اياه قديمة ويلزم منه قدم العالم بيانه انه لو كانت فاعليته حادثة مخصوصة بوقت معين لتوقفت
على شرط حادث مختص بذلك الوقت والا اى وان لم يتوقف على شرط كذلك لزم الترجيح بلا مرجح لان اختصاص حدوث
الفاعلية حينئذ بذلك الوقت دون ما قبله وما بعده مع تساوي نسبتها الى جميع تلك الاوقات تخصيص بلا مخصص والكلام في ذلك
الشرط الحادث واختصاصه بوقت معين كما في الحادث الاول فلا بد له ايضا من شرط اخر حادث ويلزم التسلسل
في الشروط الحادثة واذا كانت فاعليته قديمة كان الاثر قديما ايضا اذ لا يتصور تحقق تاثير وايجاد حقيقي في زمان مع عدم
حصول الاثر فيه وقد تقرر هذه الشبهة بعبارة اخرى ابسط جميع ما لا بد منه في الايجاد ان كان حاصلا ازلا كان الايجاد حاصلا فيه
اذ لو لم يحصل لكان حصوله بعد ذلك ان توقف على شرط حادث فلا يكون جميع ما لا بد منه حاصلا وهو خلاف المفروض وان لم
يتوقف فيلزم الترجيح بلا مرجح واذا كان الايجاد ازليا كان وجود الاثر الذي لا يتخلف عنه كذلك وان لم يكن جميع ما لا بد منه
في الايجاد حاصلا في الازل كان بعضه حادثا قطعا فننقل الكلام اليه ونقول ان لم يحتج هذا الحادث الى ايجاد لزم استغناء الحادث
عن المؤثر المخصص وان احتاج فاما ان يكون جميع ما لا بد منه في ايجاده حاصلا في الازل فيلزم قدم الحادث او لا يكون
حاصلا فبعضه حادث بالضرورة فيلزم التسلسل في الاسباب والمسببات وهو محال وقد ذكر في الجواب عنه وجوه
والذي يصلح للتعويل عليه وجهان الاول النقض بالحادث اليومي اذ لا شبهة في وجوده فنقول فاعلية الفاعل القديم لهذا الحادث
قديمة اذ لو كانت حادثة لتوقفت على شرط حادث حذرا عن الترجيح بلا مرجح والكلام في هذا الشرط الحادث كما في
الاول فتسلسل الحوادث المترتبة الى ما لا نهاية له فلو صح دليلكم لكان الحادث اليومي قديما لا يقال انه اى الحادث اليومي يستند
الى الحوادث الفلكية من الحركات والاتصالات الكوكبية وكل منها مسبوق بالاخر لا الى نهاية ومثل هذا التسلسل جائز
بخلاف التسلسل في الامور المترتبة المجتمعة لانا نقول ابدا الفارق بين صورة النقض ومحل النزاع على الوجه الذي
ذكرتموه لا يدفع النقض لان التسلسل في الامور التي ضبطها وجود سواء كانت مجتمعة او متعاقبة محال كما وقفت عليه
وايضا نقول اذا سلم جواز التسلسل في الحوادث المتعاقبة فلم لا يجوز ان يكون حدوث العالم مشروطا بشرط مسبوق
باخر لا الى نهاية فيكون حدوث العالم من المبدا القديم بتسلسل الحوادث المتعاقبة كما في الحادث اليومي عندكم فان قيل
ذلك اى تسلسل الشروط المتعاقبة انما يتصور في مادة يتوارد استعدادها بتوارد تلك الشروط عليها لقبول الحادث
المشروط بتلك الشروط حتى اذا كمل الاستعداد فاض عليها من المبدا القديم ما هي مستعدة له وما سوى العالم اى ما هو خارج
عنه ليس له مادة حتى يتصور توارد الشروط المعتبرة في حدوث العالم عليها قلنا لا نم ذلك الذي ذكرتموه من ان الشروط والحوادث
المتعاقبة انما تتصور في الماديات اذ قد يكون تصورات متعاقبة لامر مجرد عن المادة وتوابعها كل سابق منها شرط
للاحق الى ان ينتهي فيما لا يزال الى ما هو شرط اى تصور هو شرط لحدوث العالم الجسماني فلا يتم الاستدلال بما ذكرتم على
قدمه الا ان يقال لكل حادث مادة وتلك المادة لا تخلو عن الصورة فيكون هذا رجوعا الى الطريقة الاولى وقد اوضحنا ما فيها
الوجه الثاني ان ترجيح الفاعل المختار عندنا لاحد مقدوريه على الاخر انما هو بمجرد الارادة ولا حاجة فيه اى في ذلك الترجيح
الى داع مرجح ينضم اليه كما تقدم تحقيقه في مثال طريقي الهارب من السبع وقدحي العطشان فنقول الفاعلية حادثة بمجرد الارادة
المتعلقة بالمقدور وقد يقال من الارادة المستلزمة لوجود المقدور ان كانت قديمة لزم قدم المقدور وان كانت حادثة
احتاجت الى ارادة اخرى او شيء اخر حادث فيلزم التسلسل والجواب ما مر جواز ترتب الارادات او ترتب تعلق ارادة واحدة

Copy[illegible] University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)